



رسالة ملكية سامية إلى المشاركين في الدورة الجديدة للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين

وجه جلالة الملك الحسن الثاني رسالة سامية الى المشاركين في الدورة الجديدة في اطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التي افتتحت بالرباط برئاسة الوزير الاول السيد محمد كريمة العمراني .
وفي ما يلي نص هذه الرسالة التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد احمد رضا كديرة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه
حضرات السادة

امنكم الله ورعاكم وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
بناء على تعليقاتنا ينطلق هذا الاجتماع ووفاء للوعد الذي قطعته حكومتنا على نفسها لبدء الحوار المعمق الهادف الى معالجة المشكلات الاجتماعية .
ويطيب لنا ان نرحب بكم جميعا في هذا اللقاء وان نعرب عن تمنيات النجاح والتوفيق لاجمالكم .
كما نحرص على تأكيد ما سبق ان اعلنناه في خطاب العرش من ضرورة توفير لقاءات مشتركة بين الحكومة وممثلي عالم الشغل والتشغيل مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل يقوم خلالها بين الاطراف حوار موضوعي لتدارس المشاكل في هدوء واتزان ولتضافر الجهود لايجاد حلولها العملية مما يعني ان هذا اللقاء ليس ظرفيا ينتهي الحوار بنهايته بل انه يشكل الحلقة الاولى في مسلسل لقاءات الحوار التي يجب ان تمتد في تتابع وانتظام .
ونحن جميعا واعون بأهمية المشاكل المطروحة كما ونوعا وبان من بينها ما ينبغي حله في هذا اللقاء ومن بينها ما ينبغي التخطيط لحله تدريجيا في آجال قريبة او متوسطة .
كما اننا على يقين من ان الانكباب على حل المشاكل بنزاهة وحسن نية وصدق ارادة سيخلق بين الاطراف المتحاوره جوا سليما مساعدا على الاهتمام الى ايجاد الحلول الكفيلة بتحقيق المقاصد .
وفيما يخصنا فان الجميع يعلم غيرتنا على توفير الكرامة لجميع رعايانا انطلاقا من تقديرنا لمقتضيات المسؤولية التي نتحملها لاسعاد شعبنا وتحسين مستوى عيشه ومن هذا المنطلق فان ارادتنا كاملة ليعطي هذا الحوار فوائده ويثمر ثماره .

ان مشكل التشغيل هو المشكل العضال الذي يعاني منه الشمال والجنوب ويتلاقى على الشكوى منه والسعي لحله العالم المصنع والعالم السائر في طريق النمو وهو مشكل لن يغيب عن حواركم



وسيتسع للبحث عن حله نقاشكم .
واننا لنعلق على هذا النقاش اكبر الآمال علما منا انه سيثري الجميع حكومة ومشغلين وشغلين
وسيثري توجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة الدستورية التي احدثها دستورنا الجديد
والتي ستكتمل لها شروط التأسيس والعمل قريبا كما سيساعد هذا النقاش على وضع خطة محكمة
متطورة كفيلة بالنهوض بمجتمعنا وبالتغلب على الارتجال والمزايدات لضمان فرص العمل في جميع
المستويات لجيل اليوم واجيال الغد .
وفقكم الله للسير على طريق السداد ونهج الهدى والرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

4شوال 1414هـ - 17مارس 1994